

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: تبرئة قتلة الثوار، مواقف الغرب من الثورات

مقدم الحلقة: عبد الصمد ناصر

ضيوف الحلقة:

- خالد محمد/أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل
- أحمد عبد الحفيظ/محامي وقيادي في الحزب العربي الناصري
- أحمد عبده/متحدث باسم رابطة أسر شهداء ثورة يناير بالإسكندرية
- صفي الدين حامد/مصريون حول العالم من أجل الديمقراطية والعدالة
- علي مراد/باحث في العلاقات الدولية والأوروبية
- ألكسي غاران/مدير معهد التحليل الأوكراني

تاريخ الحلقة: ٢٠١٤/٢/٢٢

المحاور:

- محاولة طي صفحة ضحايا ثورة ٢٥ يناير
- رد فعل أهالي الضحايا
- خطوات قانونية لتدويل القضية
- حماية المبادئ أم حماية المصالح
- تناقض غربي في التعامل مع مصر وأوكرانيا
- انقسام جهوي في أوكرانيا

عبد الصمد ناصر: السلام عليكم ورحمة الله وأهلاً بكم في حديث الثورة، يفرض تطور مسار الثورة المصرية مقارنات على أكثر من مستوى فهناك مقارنة بين موقف الدول الغربية من تداعيات الانقلاب على أول رئيس مصري منتخب بعد مظاهرات الثلاثين من يونيو الماضي وموقف هذه الدول نفسها من الأزمة السياسية المتفاعلة في أوكرانيا،

نبحث في هذه الحلقة مبررات التباين بين الموقف الغربي من الأزمتين في الجزء الثاني، أما في الجزء الأول فننتوقف عند مستوى آخر من المقارنة بين وقائع الثورة المصرية ففي الوقت الذي تتسارع فيه محاكمة قيادات جماعة الإخوان وأنصارها وتتوالى الأحكام القضائية بالسجن لمدد مختلفة على عدد من شباب الثورة من تيارات مختلفة وآخرهم ٣٠ من أعضاء ألتراس (ثورجي) بالسجن لعامين، في هذا الوقت قضت محكمة جنابات الإسكندرية بتبرئة عدد من القيادات الأمنية من تهمة قتل المتظاهرين خلال ثورة يناير، في مشهد يطرح تساؤلات عن مسار العدالة في البلاد ومدى تأثيرها بالظرف السياسي الراهن.

[تقرير مسجل]

فاطمة التريكي: "مهرجان البراءة للجميع وداعاً ثوار يناير الأحياء منكم والأموات"، بهذه السخرية المريرة تلقى نشطاء مصريون أخبار الدفعة الجديدة من ضباط حكم مبارك المبرأين من قتل ثوار في ثورة يناير وهي آخر قضية من نوعها أتمسي مصر على وقع سؤال مدوٍ من قتل الثوار إذن ومن يأخذ حقهم؟ بعد سنتين و٥ أشهر من إحالتهم للمحاكمة بتهمة قتل ٨٣ متظاهرا في الإسكندرية وجرح المئات خلال الثورة قضت محكمة جنابات الإسكندرية في جلسة التأمّت في القاهرة ببراءة الضباط السابقين اللواء محمد إبراهيم مدير امن الإسكندرية واللواء عادل اللقاني رئيس قطاع الأمن المركزي بالإسكندرية وائل الكومي رئيس مباحث الرمل ثانٍ معتز العسقلاني معاون مباحث قسم الجمرك ومحمد سعفان معاون مباحث قسم المنتزه ثانٍ ومصطفى الدامي رئيس مباحث قسم محرم بك، وبالرغم من أن الحكم ليس الأول من نوعه فقد وقع كالصاعقة على أهالي الضحايا وأعلن المتحدث باسمهم نيتهم التوجه إلى المحاكم الدولية بعدما استنفذوا كل وسائل التقاضي داخل مصر، الحكم المثير للجدل والسخط سيرسم مزيدا من الشكوك حول شفافية أهم جهاز في أي نظام ديمقراطي حر، في مصر ينظر الآن للقضاء على نطاق واسع بأنه أداة طيعة في يد النظام العسكري لسحق خصومه والقضاء على المخالفين، ويستحضرون السجون الممتلئة برموز يناير وبالاعتقالات السياسية، فيما يدفع آخرون بأن القضاء جهة مجردة ينظر فيما بين يديه يعود كثيرون إلى البدايات الحاسمة حين وقعت الثورة في الخطأ القاتل فعجزت أو تراخت عن إيجاد أدواتها الثورية لتحقيق عدالتها، لقد حاكمت الثورة نظاما خلعت بأدواته فتسرب سريعا كالماء من بين أصابع مرتشفه.

[نهاية التقرير]

عبد الصمد ناصر: ولمناقشة هذا الموضوع في الأستوديو معنا كل من الدكتور خالد محمد أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل وأستاذ أحمد عبد الحفيظ المحامي والقيادي في الحزب العربي الناصري وعبر الهاتف من الإسكندرية رمضان أحمد عبده المتحدث باسم رابطة أسر شهداء ثورة يناير بالإسكندرية، مرحبا بكم، دكتور خالد، هذه القضية قضية قتل المتظاهرين خلال ثورة ٢٥ يناير في الإسكندرية كانت هي آخر القضايا التي عرضت أمام القضاء في مختلف محافظات الجمهورية وصدرت مرة أخرى أيضا أحكام ببراءة المتهمين، هل يعني هذا طيا نهائيا لصفحة أو لملف ثورة ٢٥ يناير، ضحايا ثورة ٢٥ يناير وتبرئة كل المتهمين من قوات الأمن؟

محاولة طي صفحة ضحايا ثورة ٢٥ يناير

خالد محمد: بسم الله الرحمن الرحيم، لا يعتبر الآن هو انتهاء لقضايا ٢٥ يناير إنا الآن في مرحلة من مراحل الثورة التي بدأت في ٢٥ يناير ولا تزال الثورة مستمرة حتى الآن، اللي حصل في ٢٥ يناير حينما قامت الثورة حصل نوع من أنواع الامتصاص من الدولة العميقة لما يحدث في الثورة المصرية في ذلك الوقت فتم امتصاصها عن طريق محاكمات تستمر سنة سنتين لمبارك ونظامه استمر بهذا الشكل حتى تستطيع الدولة العميقة وسلطات الانقلاب من الانقلاب على الثورة ثم تستعيد بعد ذلك المسار الذي تم وهو إخراج هؤلاء جميعا من منظومة المحاكمات ويعود مرة أخرى المسار لما كان عليه من قبل ٢٥ يناير وده ظهر جليا في بداية الثورة.

عبد الصمد ناصر: التكتيك للجم المتظاهرين وامتصاص غضبهم.

خالد محمد: بالضبط كده، أنا أقول لحضرتك ده ظهر جليا متى، ده ظهر جليا من يوم ٢٥ يناير حينما انسحبت الشرطة حينما بدأت الشرطة بعد ذلك حينما بدأت المحاكمات والمحاكمات بدأت بطريقة ثورية حينما نزل الثوار مرة أخرى إلى الميدان وطالبوا بمحاكمة مبارك وطالبوا بحبسه وبدأ يُحبس بعد حوالي ٥ أشهر من الثورة ثم كانت البوادر أن النائب العام الذي عزله السيد الرئيس محمد مرسي لم يقدم أدلة رغم أن الأدلة كانت موجودة والكاميرات كانت موجودة ومصورة الأحداث وصورت من قتل ومن ضرب المتظاهرين لكن بدأت من هنا من هذه النقطة طمس الأدلة اختفاء الأدلة، أن لا تقدم لا في موقعة الجمل ولا في غير موقعة الجمل كل هذا طمس طمسا من البداية

واستمر هذا النهج وكان آخرها زي ما شفنا أحداث بورسعيد اللي كل الأدلة والسببهايات والأمر كانت موثقة ومقدمة وبالرغم من ذلك أعادت محكمة النقض المحاكمة مرة أخرى أمام محكمة جنابات أخرى، إذن أنا عايز أقول لحضرتك بعد الانقلاب هو هو ما قبل ٢٥ يناير هو امتداد لهم ويعتبروا أن هذه الفترة..

عبد الصمد ناصر: انتهت فترة امتصاص الغضب كما قلت، هنا أسأل أستاذ أحمد عبد الحفيظ إذا كان هؤلاء بيروون الواحد تلو الآخر، من قتل كل تلك الأعداد من المتظاهرين في ٢٥ يناير حوالي ٨٠٠ شخص خلال ١٨ يوما؟ وما مصير نتائج التحقيقات تحقيقات لجان تقصي الحقائق في تلك القضايا؟

أحمد عبد الحفيظ: المسألة كانت مغلوبة من الأصل وأنا كاتب الكلام ده في بحث عن العدالة الانتقالية نشر بعد ٣ شهور أو ٤ من ثورة يناير، ما فيش حاجة اسمها تُحاكم على قتل المتظاهرين أنت تحاكم نظام حكم أفسد ٣٠ سنة على ١٨ يوم ولا تحاكمه على رئيس جمهورية أخذ فيلتين، ده أنا لو كنت رحت سكنت في أكتوبر وقت ما كان يُقال لي كان زمني باني نص أكتوبر لحسابي، الفكرة الأساسية إنك أنت الثورة تنتصر وتكرم أبطالها فتجيء للنظام السابق يا إما تعمله محاكمات سريعة وتعمل الأحكام السياسية اللي هي عازاها في محاكم نسميها المحاكم الثورية، يا إما تطلق سراحهم وتسبب الرموز الأساسية تسافر بره، يا إما تعمل أحكام قاسية وشديدة زي إعدامات ما فيش أكثر من كده، ما هو الخيار غلط، ما دام الاختيار غلط إنك أنت تحاكم على قضايا ليست هي القضايا التي أسقطت النظام، النظام لم يسقطه إنه هو قتل الثوار النظام أسقطه إنه هو نظام فاسد فالناس ثارت ضده.

عبد الصمد ناصر: أنت تدخل في الجانب السياسي، اسمح لي، أنا الآن أمام وقائع، اسمح لي لا، هناك قضايا قتل هناك متهمون هناك قرائن وهناك أدلة، لا دخل بموضوع محاكمة نظام سابق وجرائمه خلال ٣٠ سنة بقضايا معروضة أمام القضاء بأدلة وقرائن.

أحمد عبد الحفيظ: القضايا دي غلط، يا سيدي القضايا دي قضايا براءة ده طبيعي، أنا عاوز أقول لحضرتك حاجة.

عبد الصمد ناصر: تراها طبيعية؟

أحمد عبد الحفيظ: أه طبعا، الناس، إحنا تلقينا هجوم على الجزيرة الآن، كلنا كده بما فيهم اللي مش سيبقى عارف إيه الموضوع زي ضيف زي أو الدكتور خالد سندافع

باللي بأيدينا الناس اللي مهاجمة عشان ما يجيئوا عندنا، لا راح نستنا نعرف دول مين ولا نستنا نعرف ثوار ولا بلطجية ولا لنا دعوة بحاجة.

عبد الصمد ناصر: بما معناه أن قوات الأمن لها مبرر أن تدافع عن نفسها!

أحمد عبد الحفيظ: فالقضية أنت النهارده، أيوة هو ده الحقيقة وده أنا قلته أصلا قبل المحاكمات عشان كده أنا لم أشارك فيها كمدع مدني ولا مع المتهمين طبعاً لأنه ما كنش ينفع، أنت عندك دي الوقت في هجوم على أقسام الشرطة أو في نظام في مظاهرات ضده تمثل جرائم طبقاً لقانونه قبل ما تنجح وقبل ما يسقط رأس النظام، يعمل إيه غير إنه يواجهها؟ ما هو ده المفاهيم، أنت بقا نجحت كثورة، لو أنت نجحت كثورة ومسكت أدواتك ستحاكم بأدواتك.

عبد الصمد ناصر: نعطيك بعض النماذج ونسمع، يعني اشرح لي مثلاً السند القانوني لتبرئة بعض الأشخاص كالمقدم وائل الكومي رئيس مباحث قسم شرطة ثان الرمل وضباط آخرين في هذا القسم كانت هناك شهادات وتحقيقات للنيابة تقول بأنهم أطلقوا النار عمداً مع سبق الإصرار والترصد على المتظاهرين في يوم الجمعة ٢٨ يناير الماضي.

أحمد عبد الحفيظ: عندك حاجات كثير جداً، عندك شيوع التهمة، في حاجة اسمها شيوع التهمة إن مين ضرب وقتل مين وكان يقتل إزاي ومين طلع منه ومين كان يضرب في الهواء ومين كان يضرب مباشر والطلقة دي طلعت من مين وهل الطب الشرعي راح له الأسلحة، ما أنت عندك يبقى دلائل فنية وإلا أجيب أنا أي ناس تشهد.

عبد الصمد ناصر: يعني سبحان الله هذه المخارج القانونية الآن تجدونها فقط لهؤلاء ولا تلتمسون العذر للثوار الذين سجنوا أو المعارضين للثوار.

أحمد عبد الحفيظ: أنا لا سألت عنهم ولا ادعيت ضدهم بالحق المدني لأنني آمنت إن إحنا داخلين في سياق سيبقى سابقة خطيرة جداً، وسيبىء للقضاء وسيبىء لكل حاجة ومش حيدي نتيجة.

عبد الصمد ناصر: حتى نوزع الوقت بعدالة معنا رمضان.

أحمد عبد الحفيظ: تفضل هو ده الغلطة في دي.

رد فعل أهالي الضحايا

عبد الصمد ناصر: فكرتك واضحة أستاذ أحمد، رمضان أحمد عبده المتحدث باسم رابطة أسر شهداء ثورة يناير بالإسكندرية، ماذا كان رد فعل أسر الضحايا؟ كيف ترون أنتم هذه الأحكام؟

رمضان أحمد عبده: طبعا رد فعل، الأول بسم الله الرحمن الرحيم وأشكر قناة الجزيرة لأنها مهتمة بأسر الشهداء من أول الثورة لحد دي الوقت وللأسف قنوات الدولة كانت بتصور أيام الثورة ورجعت ثاني لما مشت مع الموجة الثورية وبدأت تتكلم عن الثوار والشهداء وتستضيفنا في التلفزيونات، وبدأ الشيء الطبيعي يظهر وبدئوا يحولون المتهمين ويطلعوا القتلة كلهم أبطال، إحنا طبعا إحنا على مستوى الجمهورية أسر الشهداء كانوا متوقعين البراءة، متوقعين البراءة لأنه لا ينفع أن نظاما قمنا عليه هو اللي يحاكمنا، إحنا شلنا رأس النظام لكن القضاء كله تبع النظام، النيابة اللي هي كانت مستعدة أنها تحبس الثوار يوم ٢٨ جالها تعليمات من النيابة ده كان من ضمن تحقيق لجنة تقصي الحقائق، أنا كنت عضو في لجنة تقصي الحقائق إنها تقبض على المتظاهرين والاتهامات جاهزة مطبوعة جاهزة يمضي عليها ويروح السجن الغربي بالإسكندرية، فالبلد فقدت السيطرة على الثوار فهي النيابة برضه اللي تحقق مع..

خطوات قانونية لتدويل القضية

عبد الصمد ناصر: أستاذ رمضان صوتك لم يعد يصلنا بشكل واضح إذا كان بإمكانك أن تتحرك ربما لمكان تكون فيه الإشارة أوضح أكون شاكر لك، الآن صوتك واضح، أريد أن أسأل بالنسبة لكم أنتم كأسر شهداء ثورة يناير الإسكندرية ما هي الخطوة المقبلة؟ هل استنفذتم كل الخطوات وإجراءات التقاضي داخل مصر؟

رمضان أحمد عبده: هو حضرتك إحنا الفترة القادمة إحنا واخدين القرار ده من أول شهداءنا ما ماتوا، إحنا سندول القضية إن شاء الله لأن طبعا ما فيش عدالة في مصر ولا في قضاء في مصر، القضاء كان جزء من الدولة لأن العدل أساس الملك، إحنا القضية لما تخلص درجات التقاضي ومعنا حضرتك طبعا أساتذة في القانون لازم القضية تأخذ درجات التقاضي في جمهورية مصر العربية بعد كده نبدأ نتحرك لمحكمة العدل الدولية.

عبد الصمد ناصر: طيب، دكتور خالد يعني أليس مستغربا مثل هذه القضايا تأخذ وقتا طويلا وأنت قلت أن ذلك لامتناس غضب المتظاهرين والثوار ويتم الحكم وإصدار

الأحكام بشكل سريع في قضايا تهم الثوار وأنصار جماعة الإخوان المسلمين أو المعارضين للانقلاب إذا شئنا أن نقول.

خالد محمد: هي دي النقطة، حضرتك المشكلة مش في القانون، المشكلة مش في شيوع التهمة ولا في من قتل من ولا في..

عبد الصمد ناصر: طبعا هذا الكلام ردا على ما قاله الأستاذ أحمد عبد الحفيظ.

أحمد عبد الحفيظ: جريمة فنية.

عبد الصمد ناصر: اسمح لي يا سيدي.

خالد محمد: ولا في وجود أدلة أو عدم أدلة ليه؟ لأن أنا لما أجي أتكلم عن قضية زي قضية مذبحه بورسعيد، مذبحه بورسعيد مجلس الشعب مباشرة إحنا كان في أول أسبوع من انعقاد المجلس وتكونت لجنة تقصي حقائق طلعت مباشرة جمعت الأدلة والشهود وقدمت المتهمين تحديدا بالاسم من فعل كذا وبالأدلة والصور اللي صورت كل هؤلاء وكانت الأدلة ثابتة وبالرغم من ذلك في القانون أخذت المسألة وقتها ثم أحيل مرة أخرى برأتهم المحكمة أو مش برأتهم ألغت حكم أول درجة، في حين إن البنات اللي خرجوا في مسيرة سلمية تماما أخذوا ١١ سنة، ٧ الصبح، ١١ سنة، وطلاب الأزهر ١٧ سنة ومن يحمل بلونة، إذن أنا عندي اختلال.

عبد الصمد ناصر: ألتراس ثورجي.

خالد محمد: أنا عندي اختلال في الميزان، يعني في النهاية أنا عندي قانون أطبقه كيفما أشاء بالشكل الذي أشاء فيه على فصيل وألغيه على فصيل، إذن هنا أنا لا أتكلم في القانون يقول إيه ومش القانون يقول إيه أنا بتكلم عن تطبيق هذا القانون بمعايير مزدوجة في فصيل ضد فصيل معين لصالح فصيل معين بقول مرة أخرى إن هذا ما يصب في..

عبد الصمد ناصر: لكن قد يقول القائل أن تلك القضايا ربما أعقد من أن يبيث فيها القضاء بشكل سريع بحكم أن قضايا الثوار وقضايا جماعة أنصار الإخوان ومعارضى الانقلاب ربما تثبتت عليهم قرائن وأدلة أنهم قاموا بما قاموا به بينما يصعب أن تثبت بالدليل القاطع أن هذا الضابط أو ذلك أصدر أوامر بالقتل أو كان ممن ربما صوبوا أطلقوا النار على المتظاهرين.

خالد محمد: يا سيدي الفاضل إذا كان يقبض على واحد من الشارع وهو ماشي بالشارع بلا أدلة وبلا براهين مجرد أنه هو مش حتى مشتبه فيه ده هو إذا قبض على مجموعة من الناس ماشية في الشارع بلا أي أدلة الأصل في القانون أنه يبرأ أنه يخلى سبيله، أنا عندي الآن في مصر اثنين وعشرين ألف معتقل هل عندي اثنين وعشرين ألف معتقل هم بسموهم محبوسين احتياطياً وأنا بقول أنهم معتقلين، عندي اثنين وعشرين ألف معتقل كلهم بإثباتات وأدلة وشهود وقرائن وموجودة تماماً وعندي اللي قتلوا المتظاهرين ما عندهم لا أدلة وشيوع تهمة، هنا الميزان هنا لا بد أننا أين الشفافية أين العدل في هذه الأمور؟

عبد الصمد ناصر: هنا اسمح لي أن اسأل أحمد عبد الحفيظ في هذا الموضوع أين الشفافية وأين العدل وكيف نفسر التباطؤ في قضايا وسرعة إصدار الأحكام في قضايا أخرى تخص معارضي الانقلاب؟

أحمد عبد الحفيظ: طيب أنا سأقول ملحوظتين أولاً سرعة الفصل في القضايا هو اللي أنجز العدالة على فكرة مش البطء الحاجة الثانية..

عبد الصمد ناصر: بما معناه حتى نفهم أكثر بكلام قانوني محض؟

أحمد عبد الحفيظ: يعني حضرتك متهم تفضل تحت سيف الاتهام ومحبوس ثلاث سنين ولا تتحاكم في ثلاث شهور المفروض تتحاكم في ثلاث شهور أنجز للعدالة وأحسن لسمعتك وهذه قواعد المحاكمة العادلة على فكرة أمال تقعد ثلاث سنين وفي الآخر لو طلعت براءة تبقى..

عبد الصمد ناصر: إذن الآخرون لم يخضعوا لمحاكمة عادلة؟

أحمد عبد الحفيظ: الحاجة الثانية بس أنا برضه يعني متعاطف طبعاً مع أسر شهداء ٢٥ يناير والشهداء اللي بعديهم ولحد دي الوقت لكن قضية التدويل، التدويل هذا لما المتهم لا ينصف مش الجاني، لما المتهم لا ينصف المتهم أخذ براءة، عاوز فكرة المحاكمة العادلة كلها وفكرة..

عبد الصمد ناصر: أصحاب الحق والشهداء يعني راح دمهم هدرأ؟

أحمد عبد الحفيظ: يا سيدي بكلمك كقانون بكلمك..

عبد الصمد ناصر: بس القانون هذا..

أحمد عبد الحفيظ: ما هو خلاص سببيه، فكرة المحاكمة العادلة كلها كما ندافع عنها هي فكرة ضمانات المتهم لأنه هو اللي سيضار ما هو بعد كده المجني عليهم ما إلهم علاقة بالموضوع إلا بالحقوق المدنية، الحقوق المدنية ما إلهما علاقة بالجناي يعني لو أخذ براءة لعدم كفاية الأدلة يقدر يأخذ منه الادعاء المدني يأخذ منه..

عبد الصمد ناصر: هذا كلام صحيح، ولكن حينما اسمح لي حينما يكون فقط من ينتمون إلى مؤسسة الأمن وقوات الأمن هم من يخضعون لمنطق التبرئة ويتم التمييز بينهم وبين متهمين الآخرين كيف نفهم ذلك؟

أحمد عبد الحفيظ: لا لأن قوات الأمن ولو كانت الثورة حكمت ما كانت ستحاكمهم وهات لي تاريخ ثورات كده هات لي تاريخ ثورات عمره ما يحاكم مقدم ولا رائد ما في ثورة حاكمت، حاكمت وزيراً، حاكمت قيادات داخلية كبيرة كمحاكمة سياسية وسألتهم عن نظامهم وممكن أعدمتمهم ولا سبتهم ما إلي دعوة بهذا، إنما عمره ما في نظام يحاسب ناس تنفذ أوامر لأنه لو حاسب ناس على تنفيذ أوامر عمره ما حد سينفذ له أوامره، هذه قاعدة، هذه تتواطأ عليها النظم السياسية يعني أنت مثلاً الثورة الإيرانية أدمت في خلال ثلاث شهور حوالي ٢٠٠ واحد بس كلهم قادة النظام مش ستلقى ممكن يجيبوا بقى واحد اثنين ولا ثلاثة حاجة كده ذراً للرماد في العيون زي ما سمي بقضايا التعذيب في السبعينات، حوكم حمزة بسيوني وصلاح نصر وجابوا اثنين ضباط سلط قالوا طيب فين هم الضباط اللي في النص ما في ما هو اللي بالنص هذا ينفذ أوامر، وبالتالي كينونة أي نظام قائم هو مش مسؤول طيب أنا لو هو ما نفذ أوامري أعمل في إيه؟ ده أمر عسكري سيعدم هو، ففي مشاكل كثيرة جداً في هذه الأمور أصلها الأصل الأساسي فيها أنه ثورة أو انتفاضة يناير لم تكتمل واحد، ثانياً خُدمت أو تم التواطؤ عليها أنه نروح نحاكم بالطريقة هذه وعلى قضايا بهذا الشكل شهداء الثورات غير الشهداء يُكرموا لما الثورة تنجح فهي تكرمهم وتصرف لهم معاشات وتقول اللي حملته وتطلقهم على شوارع تعمل فيهم زي ما هي عايزة..

عبد الصمد ناصر: لكن يتم التنكر لهم بهذا.

أحمد عبد الحفيظ: سيبك من التنكر بقى لأن هذه حاجة ثانية إنما بكلمك على المصير الحقيقي لشهداء الثورات مش انشغال بأنك تحاكم وتبقى..

عبد الصمد ناصر: شهداء الثورة الآن شهداء الثورة يريدون أهلهم القصاص لهم لكن الآن لم يجدوا من يقتص لهم ويعيد إليهم حقوقهم وقد يضطرون إلى اللجوء- كما قال رمضان أحمد سيد رمضان- على ماذا ستعتمدون في تدويل هذه القضية وهل هناك تواصل بينكم وبين ربما مرجعيات قانونية في الخارج لرفع قضايا أمام محاكم دولية؟

رمضان أحمد عبده: لحد دي الوقت ما فيش أحد تواصل معنا من أي جهة خارجية واخذ بال حضرتك بس طبعاً نحن مش هنسيب حقنا نحن مش هنسيب حقنا وأكد في ناس شرفاء وناس عندها ضمير ستقف بجانبنا، تبقى المسألة مسألة دم، الأستاذ يكلم حضرتك على تكريم أو شارع أو كلام من هذا أنا ابني اللي جبته بعد خمسة عشرة سنة وكبر وبقي عنده خمسة عشرة سنة وحلمه كبير قدام مني ويُقتل برصاصة غادرة من النظام، الأستاذ يقول لك ما فيش الثورة لا، دي الوقت الثورة أنا كنت في لجنة تقصي الحقائق الحبيب العادلي قال لمبارك بالنص كده قال له هذه الثورة خارج نطاق الخدمة فبدأت الشرطة وبدأت الداخلية تجهز نفسها بالأسلحة لقتل المتظاهرين وبدأت الإسعاف تشيل الأسلحة تنقلها للداخلية وبدأت أقسام الجمهورية تدخل ذخيرة محرمة دولياً وفي ناس شرفاء كثير شافوا الوضع انسحبوا، انسحبوا من الميدان نحن مقدمين للمحكمة فيديوهات بضباط بعينها تقتل ناس بعينها طيب أنا ابني قُتل، أمال فين رئيس الجمهورية والوزير أنا إزاي يُقتل ابني؟ الدين بتاعه لازم نأخذ القصاص منه فلا ينفع إن ضابط يقتل ابني وأبقى عارفه بالاسم ويرجع بعد كده الدولة تفرج عنه وتحاسب رئيس الجمهورية سياسياً أنا لا ينفع معي الكلام هذا الأستاذ يعني معلى أنا أسف لو عنده ابن وقُتل قدامه سيتكلم بالطريقة هذه؟!!

أحمد عبد الحفيظ: لا أنا أولاً متعاطف معك جداً ومتعاطف مع أنه ابنك أحد شهداء الثورة وهذا شرف لك وشرف لنا.

عبد الصمد ناصر: طيب.

أحمد عبد الحفيظ: وشرف لكل أنا بتكلم بحاجة ثانية خالص ومستوى ثاني على أنه كان في غلطة بالمحاسبة بهذه الطريقة.

عبد الصمد ناصر: دكتور خالد دكتور يعني أليس أشكرك أستاذ رمضان أستاذ رمضان أشكرك في الأخير دكتور خالد ربما في مبالغة اتهام كل القضاة بأنهم ربما يحكمون في بانتقائية أو بشكل انتقائي أو ربما وفق تعليمات سياسية..

خالد محمد: التعميم عموماً لم يحدث لأنها حتى النبي صلى الله عليه وسلم قال قاضيان في النار وقاض في الجنة أنا لا أعمم لكن أنا بقول لحضرتك أن الأحكام كلها صادرة بمعيارين، أنا بس عندي نقطتين مهمين جداً حينما أتكلم عن ضباط قتلوا وعندي أدلة على القتل وشفتهم وهم يقتلوا ثم أقول أنه عشان الثورة قامت مش يقتلهم ده يبقى نظام مستبد حتى لو قام على ثورة لو قام على حتى لو نظام ديني، لأن هؤلاء يجب القصاص منهم ومن لم يؤخذ القصاص منهم يبقى ظالم، الحاجة الثانية أن في هذه المسألة هم لم ينفذوا أوامر هم كانوا جزء من النظام السابق يحمون النظام السابق وكانوا يفعلوا هذا يعني بعفوية وهم كانوا يقبلوا على ذلك ويقتلون بدم بارد كما يحدث الآن، النقطة الثانية أنهم من حقهم اللجوء للمحاكم الدولية أه الأستاذ أحمد يقول أن المحاكم الدولية بخصوص المتهم لكن أنا عندي ضحايا هؤلاء الضحايا اللي قتلوا أصلاً لم ينالوا محاكمة عادلة من الممكن جداً أنه لو أن هذه الجرائم زي جرائم المظاهرات الجرائم السياسية الجرائم اللي هي ضد الإنسانية حينما يستطيعوا أن يلجئوا إلى المحكمة، المحكمة تشترط شرطين من شروط المحكمة الدولية أن يكونوا قد استنفذوا طرق الطعن أو التقاضي في بلدهم وهم استنفذوا هذه الطرق في البلد لكنهم لم ينالوا حقهم برغم وجود الأدلة كاملة فيستطيعوا أنهم..

عبد الصمد ناصر: أستاذ أحمد عبد الحفيظ يعني في الأخير يعني إذا كان القضاء على هذا الحال ويختلف حوله الناس وإذا فقد هؤلاء الناس ثقتهم في المؤسسة التي يفترض أنها تقتص لهم ألا يدفع ذلك ربما البعض إلى اللجوء إلى أساليب خاصة به لأخذ حقوقه؟

أحمد عبد الحفيظ: لأنه ما هو نحن برضه أخطأنا في حق القضاء، القضاء الرسمي جزء من نظام الحكم ولا يجوز تحميله..

عبد الصمد ناصر: أخطاء لمن؟

أحمد عبد الحفيظ: أخطاء اللي حكموا بعد ١١ يناير اللي حكموا بعد ١١ فبراير المجلس العسكري والإخوان كانوا معه، فكرة تحويل هذه القضايا.. على فكرة جمال عبد الناصر قال الكلام هذا، قال إحنا نعمل محاكم خاصة بتاعتنا لنا فيها رأي سياسي وإحنا لا نرسلها للقضاء العربي عشان لا نفسده، مش سنفسده عشان إحنا نصدر له أوامر لكي يحكم، الأسوأ أنه ممكن بعض القضاة يحكموا أحكام ما لنا علاقة فيها خالص ويتصوروا أنهم يرضوننا فيها وقالوا هذا في تصريحات باجتماع مع القضاة على الموضوع، عشان كذا الثورات تعمل محاكم ثورية ليه؟ أولاً لحماية الجهاز القضائي حتى السابق منه لأنه

سيبقى جزءا من الدولة الجديدة..

عبد الصمد ناصر: القضاء في ثورة.

أحمد عبد الحفيظ: نتكلم عن الثورات بقى إذ كان ما فيش ثورة تبقى حاجة ثانية، على فكرة الفارق الحقيقي بينما يحدث في قضاء الإخوان الآن وما يحدث في القضايا ثورة ٢٥ يناير إن انتفاضة ٣٠ يونيو أسقطت الإخوان فتحاكمهم بقى على طريقتها هي حرة لو كانوا أسقطوا مبارك ما كنش حصل كذا.

عبد الصمد ناصر: أشكر المحامي أحمد عبد الحفيظ القيادي في حزب العرب الناصري شكرا لك ونشكر الدكتور خالد محمد أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل هنا معنا في الأستوديو وكان معنا أيضا رمضان أحمد عبده المتحدث باسم رابطة أسر شهداء ثورة يناير في الإسكندرية شكرا له، في الجزء الثاني مشاهدنا الكرام من هذه الحلقة بعد الفاصل سنناقش الثابتة والمتغيرة في المواقف الغربية إزاء أزمتي أوكرانيا ومصر.

[فاصل إعلاني]

عبد الصمد ناصر: أهلا بكم من جديد مشاهدنا الكرام لنتساءل في هذا الجزء الثاني من هذه الحلقة ما هو الثابت والمتغير في تعامل الدول الغربية مع الأزمات بين الشعوب وحكامها في مختلف مناطق العالم؟ تساؤل تطرحه تفاعلات الأزمة السياسية في أوكرانيا ومسارعة الدول الغربية إلى التحذير من تدخل الجيش الأوكراني في هذه الأزمة وفرض عقوبات على من دعته بالمسؤولين الأوكرانيين الملطخة أيديهم بالدم بعد محاولة فض الاعتصام في ميدان الاستقلال في كييف، ولم يصل الأمر إلى هذا الحد من الحزم في التعامل مع فض اعتصامي رابعة والنهضة في مصر نحو ستة أشهر، كما أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري اعتبر تدخل الجيش المصري بعزل الرئيس المنتخب استعادة للديمقراطية وهو ما أثار اتهامات للغرب بازدواجية المعايير.

[تقرير مسجل]

الزبير نايل: أعادت أحداث فض اعتصام المعارضة الأوكرانية إلى الأذهان ما وقع في مصر قبل حوالي ستة أشهر، فرغم الاختلاف الكبير في السياق والدوافع بين المعتصمين في كلا البلدين إلا أن نقاطا مشتركة عديدة سجلها المراقبون بين مصيري ساحة

الاستقلال وميدان رابعة العدوية، مشهد السنة النيران الملتهبة جراء حرق خيام المتظاهرين جسد الصورة العلوية ذاتها، أما على الأرض فكان استخدام القوة مع اختلاف الأساليب أكثر ما بقي عالقاً، اقتحام قوات الأمن وإطلاق رصاص وقناصة يعتلون الأسطح، وقع ذلك على الرغم من وجود نساء وأطفال وشيوخ من بين المعتصمين. في الحصيلة قتلى وجرحى مع اختلاف في الأعداد، مئات القتلى في مصر وزهاء السبعين في أوكرانيا. الحكومة المصرية اعتبرت ذلك مواجهة لما سمته الإرهاب وكذلك كانت الحال في إحدى التصريحات الأوكرانية الرسمية، أوجه التشابه تلك أثارَت تساؤلات حول تعامل المجتمع الدولي مع الحادثتين، جماعة الإخوان المسلمين أصدرت بياناً تحدثت فيه عما أسمته ازدواجية تعامل الغرب مع الأزمتين، الجماعة استنكرت ما وصفته بالعبارات المائعة لساسة الغرب حيال المجازر التي وقعت في مصر بينما كانت ردود الفعل حول أحداث كفيف أكثر تأثيراً وتهديداً على حد ما جاء في البيان، كفيف كانت خلال الساعات الأخيرة وجهة وزراء فرنسا وألمانيا وبولندا وموفد روسي بينما طالب البيت الأبيض بخروج قوات الأمن من الساحة ولوح الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات. النتيجة كانت سريعة حيث أعلن عن خروج قوات الأمن من الساحة على ضوء اتفاق استجاب فيه الرئيس الأوكراني لأغلب مطالب المعارضة بل وأقال وزير داخلية فعمت حالة الارتياح مكان الاعتصام، النتيجة التي لا تشبه تماماً مصير اعتصام رابعة الذي زادت القبضة الأمنية من بعده بينما قلت وأصبحت نادرة تلك الأصوات الآتية من الخارج المنددة بما يحدث لمعارضين انقلاب حدث في مصر.

[نهاية التقرير]

عبد الصمد ناصر: ولمناقشة هذه القضية ينضم إلينا من واشنطن الدكتور صفي الدين حامد المتحدث باسم حول العالم من أجل الديمقراطية والعدالة، ومن كفيف ألكسي غاران مدير معهد التحليل السياسي الأوكراني، ومن باريس علي مراد الباحث في العلاقات الدولية والأوروبية، مرحباً بكم ضيوفنا الكرام، الأستاذ صفي الدين حامد، الموقف الغربي من الأزمة السياسية في أوكرانيا كان لافتاً أنه كان حاسماً تجاه إدانة العنف والسعي للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة وبين المعارضة وكان حسب البعض على النقيض من هذا الموقف في أزمة مصر حينما لم يدر بشكل حاسم وواضح مسألة العنف في فض اعتصام رابعة والنهضة، كيف نفهم هذه المفارقة في الموقف الغربي من الأزمتين؟

صفي الدين حامد: نعم أولاً أحييك أخي عبد الصمد وأحيي جميع المشاهدين في قناة الجزيرة وأحيي قناة الجزيرة على وقفها الصامدة معنا، طبعاً هو لا يوجد أي..

عبد الصمد ناصر: نحن لسنا مناظرون نحن صحفيون نقوم بالواجب، مؤسسة إعلامية تقوم بواجبها سيدي

صفي الدين حامد: نعم وأنا أشكركم على هذا الحياد وهذه المهنية الرفيعة، طبعاً الموقفين مختلفين تماماً، ليه لأن طبعاً يعني جغرافياً وسياسياً تكتلات مختلفة، مصر كانت طبعاً تقف إلى حد كبير لوحدها وحتى الدول الشقيقة العربية يعني كانت لا حول لها ولا قوة أمام المشروع الغربي الذي كان مراداً لمصر أنها دائماً تكون يعني حليفاً للغرب وتسويتها مع إسرائيل محفوظة، لكن بالنسبة للحال طبعاً في كيف أو أوكرانيا مختلف تماماً، هو يعني عودة التاريخ تقريباً إلى الحرب الباردة، الشرق الروسي وغرب أوروبا أو أوروبا كاملة وخلفها أميركا.

حماية المبادئ أم حماية المصالح

عبد الصمد ناصر: نعم، أستاذ علي مراد هل كان المحدد لهذه المفارقة التي ربما يلحظها البعض في تعامل الغرب مع الأزميتين، كان المحدد المصالح أم حماية مبادئ الحريات والديمقراطية؟

علي مراد: يعني أولاً تحية لك ولضيوفي الكرام، أعتقد أن الموضوع هو عبارة عن مزيج من هذه الأمور، هناك مبادئ معينة واضحة بالنسبة للأوروبيين والأميركان حيث أنهم وإن لم يدينوا بعبارات شديدة اللهجة لكنهم أدانوا التدخل العسكري وكان موقفهم حذراً من موقف الجيش أو ما يسمى بالانقلاب بعد هذه الفترة كما أنهم أدانوا وأن لم يكن بالقدر الكافي لما يراه البعض في مصر لكنهم أدانوا هذه العمليات أو فض اعتصام رابعة، لكن بالنسبة للموضوع الآخر هو أننا نتحدث اليوم أن أردنا أن نقارن بين المشهد الأوكراني اليوم والمشهد المصري أستطيع أن أقول أن المشهد الأوكراني اليوم مع الحذر في التشبيهات وبغض النظر عن الاختلافات الجيوسياسية والتاريخية ولكن المشهد المصري بلحظته الثورية والمشهد الأوكراني يمكن لنا أن نقارن اللحظة الأوكرانية بلحظة يناير وليس بلحظة يوليو لماذا؟ هناك نظام سابق يسقط، الجيش إلى حد ما حيّد نفسه، هناك القوى الجديدة التي كانت معترضة خرجت من السجون وتعود إلى السلطة ولكن ما يمكن أن نقول أكثر من ذلك أن القوى الغربية وإن حاولت أن تتدخل

كان من الواضح أن العامل الحاسم في تسارع الأمور هو موقف الشارع الأوكراني فالاتفاقية التي تم الاتفاق عليها بالأمس، اليوم ذهب الشارع الأوكراني أبعد من ذلك مما يذكرنا بلحظة ٢٥ يناير عندما تجاوزت المدى..

عبد الصمد ناصر: لماذا لا نتذكر أيضا أستاذ علي لماذا لا نتذكر أيضا ما حدث بعد الثالث من يوليو، رئيس منتخب يزيحه العسكر في انقلاب عسكري ومنتظاهرون في الشوارع في رابعة وفي النهضة يتم التعامل معهم بقوة ويتم قتل أعداد كبيرة منهم والغرب متفرج.

علي مراد: صحيح ولكن بالنسبة للتشابه سأحدث لاحقا ربما عن موقف الغرب ولكن لا ننسى أن يانوكوفيتش مشكوك في شرعيته بما يشبه مبارك كما أن يانوكوفيتش بحد ذاته هو من استعمل العنف ضد المسلحين وهذا لا تجوز المقاربة مع الواقع المصري، أما الموضوع الذي يمكن أن نأخذه بعين الاعتبار هو مستوى المصالح بالنسبة للدول الغربية، بالنسبة للدول الغربية الأوروبية والولايات المتحدة ولكن تحديدا الغرب لان أميركا فوضت الدول الغربية الأوروبية إدارة الملف الأوكراني يمكن القول أن هذه الدول الأزمة في أوكرانيا هي أزمة تهدد الاستقرار الداخلي لهذه الدول، أوكرانيا في حال انقسمت أو في حال تهددت وحدتها يمكن لهذا أن ينعكس على هنغاريا على بولونيا على مولدافيا على عديد من الدول، وأمام فتح الحدود كل أوروبا تعتبر نفسها متضررة، إذن التشدد أمام الموقف الأوروبي أمام السلطة الأوكرانية الحالية يحدث من خلال الحفاظ على المصالح بشكل عام ولكن الحفاظ على الأمن الداخلي ..

عبد الصمد ناصر: نعم أستاذ علي وضحت الفكرة أستاذ علي، ألكسي غاران مدير معهد التحليل السياسي الأوكراني، تعامل الغرب مع الأزمة الأوكرانية يعني كان محطة.. يعني مقارنة هنا في العالم العربي مع تعامله مع الأزمة المصرية، في مصر كان الموقف مختلفا تماما مع تعامل الغرب في أوكرانيا، هل حسب فهمك التعامل الغربي مع الأزمة الأوكرانية كان لمصالح تهم الشؤون الأمنية الغربية أم ربما إرهابيات لعودة الحرب الباردة بين الغرب والشرق؟

ألكسي غاران: لا، أعتقد أنهم في الغرب يفهمون أن مصير الديمقراطية في أوكرانيا مهم جدا بالنسبة للاستقرار في أوروبا بأكملها بالتالي يمكن أن أقول أن في ذلك النقاء المصالح وأيضا أهمية الديمقراطية في أوكرانيا، لا يمكن أن نقلل من أهمية الدعم من الغرب، نحن خلال الأشهر الثلاث من هذه الأزمة سمعنا تصريحات جميلة ورنانة من

قبل الدول الغربية لدعم الديمقراطية في الغرب عفوا في أوكرانيا لكن لم نشهد أي صفقة ولم نشهد أي شيء، وطالب الأوكرانيون بعقوبات ضد الرئيس و المحيطين به، هؤلاء الناس الذين تورطوا بالعنف لوقف الأزمة، و قبل ثلاثة أيام فقط أي بعد أن قتل مئة شخص على يد القوات الرئيس في قلب العاصمة كييف إذن بعد ذلك فحسب قرر الغرب أن يفرض عقوبات ضد يانوكوفيتش والمحيطين به، وكان ذلك مهما طبعا لكن علي أن أقول أن الأوان قد فات لو أن هذه العقوبات كانت لتفرض قبل ذلك لكننا تجنبنا حمام الدماء في قلب العاصمة الأوكرانية، إذن باختصار الدعم الغربي كان مهما وهو مهم لكن كان أساسيا خلال الأيام القليلة الفائتة فحسب.

تناقض غربي في التعامل مع مصر وأوكرانيا

عبد الصمد ناصر: أستاذ صفي الدين حامد هذا الموقف الغربي الذي يبدو للعرب أنه ربما لبعض العرب أنه متناقض في تعامله مع الأزميتين، هل نقول أن هذا الغرب متناقض المواقف أم غرب متصلح مع نفسه وكيف قيمه ومواقفه حسب مصالحه؟

صفي الدين حامد: نعم هذا سؤال جيد، عموما أنا أرجو من كل العرب أنهم يعوا الدرس، أما بالنسبة للسياسة لا توجد مبادئ، توجد مصالح، ولازم نواجه هذا سواء كنا نتكلم عن أميركا أو نتكلم عن أوروبا أو طبعا روسيا وخلافه. المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية والمصالح الغربية كانت تؤكد أو تطلب أنه مصر لا تهتز اهتزازا شديدا فشجعت في ١١ فبراير الخروج لمبارك وطلبت وأمرت هذا وحرضت الجيش أن يأخذ الموضوع بنعومة وتدرج..

عبد الصمد ناصر: تقصد في ٢٥ يناير؟

صفي الدين حامد: أما.. نعم أقصد بـ ٢٥ يناير ومن هنا بدأت ما نقول أنها المؤامرة اللي قام بها المجلس العسكري لاحتواء الثورة الحقيقية اللي هي ثورة ٢٥ يناير اللي كانت فعلا تطالب بالديمقراطية لكن المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية والمصالح الغربية كانت تؤكد إنها لا تريد تغييرات كبيرة.

عبد الصمد ناصر: صفي الدين المشكلة أن هذا الغرب ينظر إليه أو يقدم نفسه للعالم بقناعاته الديمقراطية بقناعاته المدافعة عن حقوق الإنسان، يعني هذه المبادئ إلى أي حد ربما تجد نفسها في اختبار حقيقي في مواقف كهذه؟

صفي الدين حامد: وهذا لا يهم صانع القرار السياسي لا يهمه هذا، ما يهمه مصالح بلاده، لازم الطائرات تمر عبر الحدود المصرية أو لازم سفن الأسطول الأميركي تمر

من خلال قناة السويس ولازم مصالح إسرائيل وسلامها وكل المعاهدات تتم، هذا هو ما هو على المحك في..

عبد الصمد ناصر: طيب فقط أستاذ صفي الدين لا بد أن أشير هنا إلى هذه الصورة التي تأتينا الآن مباشرة من كييف حيث نشاهد زعيمة المعارضة التي خرجت لتوها من السجن يوليا تيموشينكو وهي تلقي كلمة أمام أنصارها في العاصمة الأوكرانية كييف، وهنا دعني أتوجه إلى علي مراد في باريس، علي مراد هل ترى أي ازدواجية كما ينظر إليها هنا ربما لدى بعض المتابعين في تعامل الغرب مع الأزمتين؟

علي مراد: نعم بالضبط أصلا الازدواجية الغربية هي أصلا الازدواجية في التعامل مع المشهد العربي مع الربيع العربي منذ اليوم الأول، مثلا مع زين العابدين بن علي دعمت فرنسا حتى اللحظة الأخيرة ولكن عندما وجدت أن هذا الحصان خاسر استغنت عنه وحاولت أن تقول إنني منحازة إلى الديمقراطية، كذلك في المشهد المصري عندما حاولت.. عندما دعمت أميركا والدول الغربية حتى اللحظة الأخيرة موقف حسني مبارك الذي لم يستطع أن يضبط الشارع وفي اللحظة التي خرجت الأمور عن سيطرته هذه الدول البراغماتية والتي دافع عن مصالحها لا تريد أن تواجهه أو أن تحارب أو أن تخسر مصالحها من أجل الدفاع عن حصان أصبح خاسرا، وهذا هو الأمر ما زال إن أردتم في أوكرانيا، فتعاطي روسيا في أوكرانيا وضع أمام.. بدا لها أن يانوكوفيتش بات حصانا خاسرا فرفعت الغطاء عنه وسقط، بالنسبة للمشهدين الموضوع مرتبط بأهمية إستراتيجية لهذه الدول، ماذا تريد الدول الغربية من المشهد المصري وماذا تريد من المشهد الأوكراني؟ في المشهد المصري هي تريد الاستقرار بما تراه وبالتالي هي وافقت على الصفقة أو الاتفاق الذي تم بين المجلس العسكري وبين الإخوان المسلمين في المرحلة التي تلت ثورة يناير ووافقت عليه باسم الاستقرار، وعندما حصل انقلاب يوليو وإزاحة الإخوان المسلمين والمشكلة التي حدثت هم الأوروبيين في هذه الناحية هو الاستقرار، إن كان الجيش سيضمن الاستقرار حسب رأيهم سيمشون بدعم الجيش ودعم الانقلاب وان هذا كان المشهد لن يدعمهم سيعودون لخطاب كان متواجدا خلال حكم مبارك، يرفعون العصا أحيانا ويقلونها أحيانا، أما في المشهد الأوكراني هم يذهبون أكثر من ذلك لأن المشهد الأوكراني يعينهم بشكل داخلي ويعينهم استقرار أوكرانيا، بل يذهبون أكثر من ذلك يستعدون لتقديم تسوية مع الروس حفاظا على وحدة الأراضي الأوكرانية، خوفا من انتقال هذا الانفجار وهذه الصراعات الإثنية إلى داخلهم، في أوكرانيا الأوروبيون يدافعون عن استقرارهم الداخلي، في المشهد المصري هم يدافعون

عن مصالحهم وعن دورهم الخارجي، هذا هو الخلاف الرئيسي في الموضوع.

انقسام جهوي في أوكرانيا

عبد الصمد ناصر: نعم ولكن هناك انقسام سيد ألكسي غاران إضافة إلى ما قاله علي مراد هناك انقسام جهوي في أوكرانيا بين من يميل إلى الشرق و بين من يميل إلى الغرب ولكن أين في نهاية المطاف المصلحة الأوكرانية الوطنية؟ كيف يمكن أن يتم الحفاظ على هذه المصلحة في ظل قراءة مختلف حولها بين كل الأطراف المشكلة للمشهد الأوكراني؟

ألكسي غاران: أعتقد بادئ ذي بدء أنه تبسيط للقول أن ثمة انقسام جهوي في الشرق وفي الغرب في أوكرانيا، نعم ثمة فروقات لكن لا يجب أن أبالغ في هذه الفروقات على الرغم أو بغض النظر عن اللغة التي نتحدث بها ونستخدمها، بعض الأوكرانيين يستخدمون اللغة الروسية ولدينا أيضا طوائف مختلفة من الروم الأرثوذكس والكاثوليك وأيضا من المسلمين، نحن دولة سياسية ويجب أن نفهم ذلك، نحن كيان سياسي وأعتقد أنه وفي ضوء استفتاءات الرأي لو سُئل الناس ماذا يختارون الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الجمركي مع روسيا، الأكثرية هي باتجاه الاتحاد الأوروبي، الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، والأهم من ذلك أيضا هو مستوى التعليم وهؤلاء بالتحديد يدعمون الانضمام وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وثمة دعم أيضا لهذا الاتجاه من قبل الشباب، الجيل الجديد في أوكرانيا يفضل طبعاً أن يعيش في الاتحاد الأوروبي بحكم القانون فيه وأيضا في ضوء احترام القيم والكرامة الإنسانية مقارنة بهذا الاتفاق الجمركي والاتحاد الجمركي مع روسيا حيث حكم القانون غائب وبدون ديمقراطية على الإطلاق وبدون احترام لحقوق الإنسان.

عبد الصمد ناصر: نعم سيد صفي الدين حامد في الأخير يعني كما قال ضيفنا في أوكرانيا، أوكرانيا دولة وأوكرانيا كيان سياسي ولكن حينما يكون هناك تعامل مع الأزمة في أوكرانيا أو نصل إلى حد أن يُطرح سؤال حول مستقبل هذه الكيانات السياسية أو هذه الدول في ظل هذا التدخل الذي يتأسس عليه ربما انقسام أو تشنج داخلي.

صفي الدين حامد: نعم الخاسر الأول في المشهد المصري وفي المشهد الأوكراني هو أوكرانيا ومصر والشعب المصري والشعب الأوكراني، التدخلات الخارجية تعتمد وطبعا الأجندات المريبة تعتمد على تقسيم الشعب، الشعب المصري اللي هو طبعا جغرافيا ليس مقسما يعني تاريخيا أصبح الآن مقسما على أكثر من محور، فطبعا مصير

مصر سيظل معلقا بالعودة إلى الوحدة الوطنية إلى المصالحة والجلوس على طاولة المفاوضات والمصالحات وكل هذا طبعاً هو بعيد طالما المؤسسة العسكرية تجد أن مصلحتها تقسيم البلاد.

عبد الصمد ناصر: شكراً لك أستاذ صفي الدين حامد المتحدث باسم حول العالم من أجل الديمقراطية والعدالة، للأسف انتهى الوقت، أشكرك جزيلاً ونشكر من كيف ألكسي غاران مدير معهد التحليل السياسي الأوكراني، ونشكر ضيفنا من باريس علي مراد الباحث في العلاقات الدولية والأوروبية. بهذا مشاهدنا الكرام تنتهي هذه الحلقة، شكراً لمتابعتم وإلى اللقاء في حديث آخر من أحاديث الثورات العربية، في أمان الله.